موجز سياسات

العدالة الانتقالية بقيادة النساء وتمكين الأسر في غازي عنتاب

من التجربة المُعاشة إلى التغيير على مستوى السياسات: تعزيز الأطر القانونية لأسر المفقودين في سوريا

مدة المشروع
15 ديسمبر/كانون الأول – 15 أبريل/نيسان

الموقع
غازي عنتاب، تركيا

إعداد
مركز أمل للمناصرة والتعافي (AHAC)

بالشراكة مع
مكتب شعاع الامل لعائلات المختفين قسرا والمفقودين

بتمويل من
اللجنة الدولية للمفقودين (ICMP)

بدعم من
الاتحاد الأوروبي

تاريخ النشر
أبريل/نيسان 2026

إخلاء مسؤولية

حصل مركز أمل للمناصرة والتعافي على دعم مالي من اللجنة الدولية للمفقودين لإنتاج هذا المنشور. وقد أُنتجت هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. وتقع محتويات هذه الوثيقة على عاتق مركز أمل للمناصرة والتعافي وحده، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف اعتبارها معبّرة عن موقف الاتحاد الأوروبي.

بقيادة النساء • متمحور حول الأسر • العدالة الانتقالية

AMAL
icmp International Commission on Missing Persons
Funded by the European Union
شعاع الأمل

2. الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

تمثل قضية المفقودين في سوريا إحدى أعمق تركات الحرب وأكثرها استعصاءً على الحل، حيث تؤثر على مئات الآلاف من الأفراد وتترك الأسر في حالات طويلة الأمد من عدم اليقين، والغموض القانوني، والضائقة النفسية. بالنسبة للأسر - وخاصة النساء - فإن غياب الحقيقة والمساءلة ليس مجرد شاغل إنساني، بل هو عائق هيكلي أمام العدالة، والكرامة، والاستقرار الاجتماعي. ولذلك، فإن معالجة هذه الأزمة تُعد أمراً مركزياً لأي عملية جادة للعدالة الانتقالية، وللآفاق الأوسع لتحقيق السلام المستدام، والمصالحة، والعودة الآمنة.

تم إعداد موجز السياسات هذا في إطار مشروع "العدالة الانتقالية بقيادة النساء وتمكين الأسر في غازي عنتاب"، والذي يُنفذ بهدف إيصال أصوات أسر المفقودين وتعزيز دورها في تشكيل مسارات العدالة. يعترف المشروع بالأسر، ولا سيما النساء، ليس كضحايا سلبيين بل كفاعلين رئيسيين في السعي لكشف الحقيقة، والتوثيق، والمناصرة. ويهدف إلى سد الفجوة بين التجارب المُعاشة وصنع السياسات من خلال ترجمة الرؤى المجتمعية إلى توصيات قابلة للتنفيذ للجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

يرتكز هذا الجهد في جوهره على خمسة حوارات مجتمعية منظمة أُجريت في غازي عنتاب، بمشاركة نساء من أسر المفقودين. وقد أوجدت هذه الحوارات مساحات آمنة وتشاركية للتفكير والنقاش حول العدالة، والمساءلة، والمشاركة، والعودة، ودور الآليات الدولية. ومن خلال النقاشات المُيسَّرة، شاركت الحاضرات تجاربهن، وأوضحْنَ أولوياتهن، وحدّدن بشكل جماعي العوائق والفرص ضمن أطر العدالة الحالية. وقد ضمن هذا النهج أن تكون النتائج المعروضة في هذا الموجز متجذرة في وجهات نظر مباشرة وحقائق مُعاشة، مما يوفر قاعدة أدلة موثوقة وملائمة للسياق.

كشفت الحوارات عن عدة رؤى متقاطعة؛ أولاً، لا تُفهم العدالة كمفهوم قانوني بحت، بل كحالة مُعاشة تتجذر في الحقيقة والكرامة والمساواة، ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين الأطر القانونية الرسمية والواقع اليومي للأسر المتضررة. ثانياً، برزت النساء كفاعلات مركزيات في السعي لتحقيق العدالة، إلا أن مشاركتهن تظل مقيدة بعوائق هيكلية وقانونية واجتماعية. ثالثاً، تعتبر الحقيقة والمساءلة مطالب غير قابلة للمساومة بالنسبة للأسر، حيث يُعد الحق في معرفة مصير المفقودين أساساً لأي عملية عدالة. رابعاً، لا تزال الثقة في المؤسسات - الوطنية والدولية على حد سواء - هشة، وقد تشكلت نتيجة تجارب سابقة من الإقصاء، والتقاعس، والتسييس. أخيراً، ترتبط العدالة ارتباطاً مباشراً بديناميكيات التعافي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالعودة، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار طويل الأمد.

واستجابةً لهذه النتائج، يقترح موجز السياسات مجموعة من التوصيات الموجهة على ثلاثة مستويات:

على المستوى الوطني

تشمل الأولويات الاعتراف القانوني بالاختفاء القسري وتجريمه، وتعزيز الولاية والقدرة التشغيلية للهيئة الوطنية للمفقودين، ومأسسة أطر للعدالة الانتقالية مراعية للنوع الاجتماعي.

2. الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

على المستوى الدولي

ينصب التركيز على ربط التوثيق بمسارات المساءلة، وضمان الدعم المستدام للمبادرات المتمحورة حول الأسر، وتوفير تمويل مرن وطويل الأمد لجهات المجتمع المدني.

على مستوى المجتمع المدني

تؤكد التوصيات على تعزيز الشبكات التي تقودها الأسر، وتوحيد ممارسات التوثيق وحمايتها، وتعزيز المناصرة الاستراتيجية والمشاركة في صنع السياسات.

الخلاصة العامة

مجتمعةً، تسلط هذه التوصيات الضوء على الحاجة إلى نهج شامل ودامج يتمحور حول الضحايا للعدالة الانتقالية في سوريا — نهج يضع أسر المفقودين في صميمه، ويدمج الأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ويبني الثقة من خلال الشفافية والمشاركة الهادفة. وبدون مثل هذا النهج، فإن الجهود المبذولة نحو المساءلة والتعافي تخاطر بالبقاء غير مكتملة. أما في ظله، فهناك فرصة حقيقية لتحويل التجارب المُعاشة للفقد إلى مسارات نحو العدالة، والكرامة، والسلام المستدام.

3. السياق وتأطير المشكلة

السياق وتأطير المشكلة

تصل أزمة المفقودين في سوريا إلى مستوى غير مسبوق ومروّع؛ حيث لا يزال مئات الآلاف من الأشخاص في عِداد المفقودين بعد أكثر من أربعة عشر عاماً من الصراع. وتُقدِّر اللجنة الدولية للمفقودين إجمالي عدد المفقودين بما يصل إلى 300,000 شخص، وهو رقم هائل يشمل الأفراد الذين فُقِدوا نتيجة عمليات الإعدام الميداني، والاعتقالات التعسفية والسرية، والاختطاف، والتهجير القسري، ومحاولات الهجرة المحفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط (اللجنة الدولية للمفقودين، 2025). وتؤكد التوثيقات التفصيلية مدى خطورة الوضع، حيث تشير السجلات الصادرة في أغسطس/آب 2025 إلى أن هناك ما لا يقل عن 177,057 من هؤلاء الأفراد يُصنفون تحديداً كمختفين قسرياً (الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2025).

300,000	177,057	88–90%
تقدير إجمالي للمفقودين	مصنفون كمختفين قسرياً	تُنسب إلى ممارسات النظام

إن الغالبية العظمى من حالات الاختفاء هذه هي نتيجة لممارسات ممنهجة من قبل جهات فاعلة تابعة للدولة، على الرغم من أن أطرافاً متعددة في النزاع تتقاسم المسؤولية. وتُشير البيانات إلى أن نظام بشار الأسد مسؤول عن نحو 88% إلى 90% من إجمالي حالات الاختفاء القسري الموثقة، حيث استخدم هذه الممارسة كأداة مدروسة للقمع وإرهاب المجتمع المدني. كما ساهمت أطراف متحاربة أخرى بشكل كبير في هذه الأزمة؛ فعلى سبيل المثال، تُظهر الإحصائيات حتى أواخر عام 2024 أن تنظيم داعش كان مسؤولاً عن 8,684 حالة اختفاء، وقوات سوريا الديمقراطية عن 5,281 حالة، فصلاً عن آلاف الحالات الأخرى التي تتحمل مسؤوليتها فصائل المعارضة المسلحة المختلفة. وقد استهدف هذا النمط الواسع من الانتهاكات المدنيين في مختلف المناطق والانتماءات، مما أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للبلاد بشكل عميق (الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2024، 2025).

وبعيداً عن الأرقام، فقد ولّدت الأزمة حالة طويلة الأمد من عدم اليقين لدى الأسر، والتي غالباً ما تُوصف في أدبيات العدالة الانتقالية بـ "الفقدان الغامض" (Ambiguous Loss). وتبقى الأسر عالقة بين الأمل والحزن، غير قادرة على الوصول إلى خاتمة، أو اعتراف قانوني، أو حقوق أساسية مرتبطة بوضع أقاربهم المفقودين. إن غياب الاعتراف أو آليات التحقيق الموثوقة يحوّل الاختفاء إلى ضرر مستمر، ويمدد حالة الضحية عبر الأجيال. وتتقاطع هذه الحالة بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية، وتحديداً الحق في معرفة الحقيقة، والعدالة، وجبر الضرر، وهي حقوق لا تزال غير ملباة إلى حد كبير في السياق السوري (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير المخفيين والمغيبين).

فرصة مؤسسية

وفي تطورات إيجابية، يمثل إنشاء آليات وطنية مثل "الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية" و"الهيئة الوطنية للمفقودين" خطوة مهمة وواعدة نحو مأسسة عمليات المساءلة وكشف الحقيقة في سوريا. وتعكس هذه الهيئات اعترافاً سياسياً ومؤسسياً ناشئاً بالحاجة إلى معالجة الانتهاكات الماضية والاستجابة لمطالب الضحايا وأسرهم. وبوصفها هياكل تأسيسية، فهي توفر فرصة هامة لبناء أطر وطنية متماسكة لتوثيق الحالات، واستجلاء مصير المفقودين، ودفع مسارات العدالة الانتقالية إلى الأمام.

3. السياق وتأطير المشكلة

السياق وتأطير المشكلة

تعزيز الآليات الناشئة

في الوقت ذاته، ومع تطور هذه المؤسسات، هناك إمكانية قوية لتعزيز ولاياتها وقدراتها التشغيلية لضمان قدرتها على الاستجابة الكاملة لتعقيد السياق السوري وحجمه. ومن شأن توسيع نطاقها ليشمل مجموعة أوسع من الانتهاكات، وتعزيز دورها في التحقيق والمساءلة والدعم الذي يركز على الضحايا، أن يساهم في تعظيم أثرها. ومع استمرار التطوير والمشاركة من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، يمكن لهذه اللجان أن تلعب دوراً مركزياً في تشكيل عملية عدالة انتقالية موثوقة وشاملة ومستدامة في سوريا (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2025؛ مركز الحوار السوري، 2025).

الفجوات الهيكلية والتشغيلية

ومع ذلك، يتطلب تعظيم هذه الإمكانات معالجة عدد من الفجوات الهيكلية والتشغيلية الناشئة. وتشمل هذه الفجوات الحاجة إلى أطر قانونية أوضح تحدد الصلاحيات، وتنسيق أقوى بين المؤسسات، ومسارات أكثر سهولة للضحايا والأسر للوصول إلى هذه الآليات والتفاعل معها. وسيكون ضمان نطاق تواصل أوسع، وتعزيز الشفافية، والشمولية - ولا سيما بالنسبة للسكان النازحين والمتواجدين خارج سوريا - أمراً ضرورياً لتعزيز الثقة والمشاركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الرابط بين عمليات التوثيق والتحقيق والمساءلة سيكون بالغ الأهمية لضمان انتقال هذه الآليات من مرحلة جمع البيانات إلى تحقيق نتائج ملموسة للعدالة.

القيود القانونية والمؤسسية

تتفاقم هذه الفجوات المؤسسية بسبب إطار قانوني وحكومي مجزأ. فالقانون السوري لا يعالج بشكل مناسب وضع الأشخاص المفقودين، مما يترك الأسر دون مسارات قانونية متاحة لتسوية قضايا مثل الميراث أو الحضانة أو الحالة الاجتماعية. كما أن غياب آليات مثل "إعلان الغياب" الرسمي يجبر الأسر على الدخول في إجراءات إشكالية قانونياً وأخلاقياً، بما في ذلك استخراج شهادات الوفاة المبكرة. إضافة إلى ذلك، فإن قنوات المشاركة المحدودة والافتقار إلى آليات إبلاغ يسهل الوصول إليها - سواء للسوريين داخل البلاد أو في الشتات - لا تزال تقيّد التفاعل، مما يؤدي فعلياً إلى إقصاء شرائح كبيرة من الأسر المتضررة وإضعاف المنظومة الشاملة للبيانات المطلوبة لعمليات موثوقة لكشف الحقيقة.

في الوقت نفسه، تظل البيئة المؤسسية الأوسع مقيدة بشدة. إن ضعف القدرة القضائية، مقترناً بانخفاض مستويات الثقة العامة في مؤسسات الدولة (التي تشكلت بفعل إرث النظام السابق)، يستمر في تقويض آفاق التحقيقات النزيهة والمساءلة. وبالتالي، تعمل العدالة الانتقالية في سوريا ضمن سياق هش يجب أن تتم فيه إعادة بناء المؤسسات بالتزامن مع السعي لتحقيق العدالة، وليس بشكل متسلسل. وهذا يخلق بيئة حساسة تعتمد فيها فعالية هذه الآليات بشكل كبير على التصميم الدقيق، والدعم المستدام، والمشاركة الشاملة لضمان مساهمتها في المساءلة بدلاً من المخاطرة بتعزيز الفجوات القائمة.

3. السياق وتأطير المشكلة

السياق وتأطير المشكلة

البعد الجندري

كما أن للأزمة بُعداً جنسانياً (خاصاً بالنوع الاجتماعي) واضحاً. فمع اختفاء أفراد الأسرة الذكور، دُفعت العديد من النساء لتولي دور ربات الأسر في ظل ظروف من الهشاشة الاقتصادية والضعف الاجتماعي. وتواجه الأسر التي تعيلها نساء مستويات غير متناسبة من الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، ومحدودية الوصول إلى سبل العيش، بينما يتحملن أيضاً عبء الرعاية والتنقل عبر أنظمة بيروقراطية معقدة بحثاً عن المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تتعرض النساء لمخاطر متزايدة من الاستغلال والانتهاك عند التفاعل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية لتتبع أقاربهن المفقودين، مما يسلط الضوء على التقاطع بين الاختفاء القسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأوتشا، 2026).

فاعلية الأسر

وعلى الرغم من هذه القيود، فقد برزت أسر المفقودين كجهات فاعلة مركزية في مشهد العدالة. فبدلاً من البقاء كمتلقين سلبيين للمساعدات، نظموا أنفسهم في شبكات وجمعيات، وعملوا بنشاط على توثيق الحالات، والمناصرة من أجل الإصلاحات القانونية، والتفاعل مع الآليات الدولية. ويتوافق دورهم مع المقاربات المعاصرة للعدالة الانتقالية التي تؤكد على العمليات التي تركز على الضحايا والمساءلة التشاركية. في سوريا، تمثل هذه الأسر إحدى أكثر القوى دافعية، مصداقية ومرونة في البحث عن الحقيقة والتعبئة الاجتماعية، حيث تتحدى السرديات المهيمنة وتطالب بالاعتراف بحقوقها.

تكتسب هذه الديناميكية أهمية خاصة في سياق عمليات العودة والتعافي. فمع تغير أنماط النزوح وزيادة حالات العودة، تشكل قضايا الاختفاء التي لم يتم حلها عائقاً مباشراً أمام العودة الآمنة والطوعية والكريمة. ومن غير المرجح أن تندمج الأسر في مجتمعاتها أو تتفاعل مع مؤسسات الدولة في غياب آليات موثوقة للمساءلة وكشف الحقيقة. وترتبط القضايا المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات (HLP)، والوثائق المدنية، والميراث ارتباطاً مباشراً بالوضع القانوني للأشخاص المفقودين، مما يجعل حلها شرطاً مسبقاً لإعادة الإدماج المستدام والاستقرار الاجتماعي.

ونتيجة لذلك، فإن معالجة أزمة المفقودين ليست قضية إنسانية مستقلة، بل هي ركيزة أساسية لعملية الانتقال في سوريا. وتتطلب الاستجابات الفعالة مقاربة شمولية تدمج بين الإصلاح القانوني، والبناء المؤسسي، والبرامج المراعية للنوع الاجتماعي، والمشاركة الهادفة للأسر. وبدون ذلك، تخاطر جهود العدالة الانتقالية وعمليات التعافي الأوسع بالبقاء غير مكتملة، مما يقوض جهود بناء السلام وإعادة بناء الحوكمة على المدى الطويل.

المراجع

منظور المجتمع للعدالة الانتقالية في سوريا: أصوات محلية لعمليات شاملة. مركز الحوار السوري ومركز وتد للتدريب والدراسات. (2025).

المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ). (2025، 22 مايو). المركز الدولي للعدالة الانتقالية يرحب بتأسيس اللجان الوطنية السورية الجديدة للعدالة الانتقالية والمفقودين.

اللجنة الدولية للمفقودين (ICMP). (2024). مخفيو سوريا: يجب تأمين العدالة لمئات الآلاف من الضحايا والناجين من نظام الأسد.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR). (2025). التقرير السنوي عن حالات الاختفاء القسري في سوريا بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وفريق العمل الإنساني في سوريا. (2026، أبريل). خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية للجمهورية العربية السورية 2026.

4. المنهجية

المنـهجية

5	74	1
حوارات مجتمعية منظمة	مشاركاً ومشاركة	الموقع: غازي عنتاب

يستند موجز السياسات هذا إلى نهج تشاركي بقيادة مجتمعية يضع التجارب المُعاشة لأسر المفقودين، ولا سيما النساء، في صميم العمل. تم جمع البيانات من خلال خمسة حوارات مجتمعية منظمة، جمعت ما مجموعه 74 مشاركاً ومشاركة في غازي عنتاب ضمن بيئة آمنة وميسَّرة شجعت على النقاش المفتوح، وبناء الثقة، وتبادل الأقران.

صُممت الحوارات كمناقشات موجهة ركزت على المحاور الرئيسية التالية:

1. العدالة الشاملة في سوريا من منظور النساء.
2. مشاركة النساء في العدالة وصنع القرار: الفرص والعوائق.
3. المفقودون: الخطوط الحمراء، والمخاوف، والثوابت غير القابلة للمساومة.
4. العدالة، والعودة، ومستقبل الأسر.
5. الآليات الدولية ودورها في قضية المفقودين.

تم تشجيع المشاركين على تبادل تجاربهم الشخصية، وتصوراتهم، وأولوياتهم، مما سمح بظهور رؤى جماعية متجذرة في تحديات الحياة الواقعية. وقد أعطت المنهجية الأولوية للشمولية، والسرية، وملكية المشاركين، لضمان ألا تكون النقاشات استخراجية (تقتصر على أخذ المعلومات) بل تمكينية.

وبدلاً من التعامل مع المشاركين كموضوعات بحثية، تم إشراكهم كمساهمين فاعلين في إنتاج المعرفة والتفكير في السياسات. يتماشى هذا النهج مع مبادئ العدالة الانتقالية التي تركز على الضحايا، ويؤكد على أهمية المشاركة والكرامة والفاعلية. وبالتالي، فإن النتائج المعروضة في هذا الموجز مستمدة بشكل مباشر من روايات حيّة ومباشرة، ونقاشات مُيسَّرة، وعمليات تفكير جماعي، مما يوفر قاعدة أدلة موثوقة ومستندة إلى السياق لصياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات.

5. النتائج المستخلصة من الحوارات والرؤى المتعلقة بالسياسات

الحوار الأول

العدالة الشاملة من منظور النساء

استكشف هذا الحوار كيف تفهم النساء، وخاصة أفراد أسر المفقودين، العدالة ويختبرنها ضمن السياق السوري. أطّر المشاركون العدالة كواقع مُعاش يتجذر في الحقيقة، والكرامة، والمساواة، وليس كمجرد مفهوم قانوني بحت.

> "العدالة تعني أن يأخذ كل إنسان مكانه الطبيعي وأن تظهر الحقيقة".

يسلط هذا المنظور الضوء على مركزية كشف الحقيقة والاعتراف بها في تشكيل تصورات العدالة بين المجتمعات المتضررة. كما أكد المشاركون على الفجوة بين الأنظمة القانونية الرسمية والتجارب اليومية. ووُصفت العدالة القانونية بأنها شيء "موجود في القوانين ولكن ليس في الواقع"، مما يعكس تصوراً أوسع بأن آليات العدالة لا تزال منفصلة عن الحقائق المُعاشة للنساء وأسر المفقودين. وهذا الانفصال يعزز مشاعر الإقصاء وانعدام الثقة تجاه العمليات المؤسسية.

علاوة على ذلك، سلطت المناقشة الضوء على أنماط الإقصاء الممنهج، والتي تؤثر بشكل خاص على النساء واللاجئين وأسر المفقودين. وتم تحديد العوائق مثل نقص الوثائق، والضائقة الاقتصادية، والقيود السياسية كعوامل تحد من إمكانية الوصول إلى مسارات العدالة. في الوقت نفسه، شدد المشاركون على أن النساء أخذن أدواراً نشطة بشكل متزايد في المطالبة بالحقيقة والمساءلة، حيث أشارت إحدى المشاركات إلى أن "النساء أصبحن أقوى ويستمررن في المطالبة بحقوقهن". ومع ذلك، تظل هذه الفاعلية مقيدة بانعدام المساواة الهيكلية والأطر القانونية التمييزية.

أخيراً، أكد المشاركون على أهمية التمكين الاقتصادي كشرط لتحقيق العدالة، مشددين على أنه بدون الاستقلال المالي، تكون النساء غير قادرات على الوصول الكامل إلى حقوقهن أو المشاركة بشكل هادف في عمليات صنع القرار. يعكس هذا فهماً أوسع للعدالة باعتبارها مترابطة مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية.

الرؤى الرئيسية

- تُفهم العدالة على أنها تجربة مُعاشة تتركز حول الحقيقة والكرامة والمساواة، وليست مجرد إطار قانوني.
- هناك فجوة واضحة بين العدالة القانونية والعدالة المُعاشة، حيث يُنظر إلى الأنظمة الرسمية على أنها منفصلة عن الواقع.
- تواجه النساء وأسر المفقودين إقصاءً ممنهجاً بسبب العوائق القانونية والاقتصادية والسياسية.
- تعمل النساء كفاعلات رئيسيات في مسار العدالة، لكن أثرهن محدود بسبب انعدام المساواة الهيكلية والافتقار إلى الدعم المؤسسي.
- يُنظر إلى التمكين الاقتصادي على أنه شرط أساسي للوصول إلى العدالة وإتاحة المشاركة الهادفة.

التوصيات المستندة إلى الحوار

- سد الفجوة بين العدالة القانونية والمُعاشة من خلال تصميم آليات للعدالة الانتقالية تستجيب للواقع اليومي وليس فقط للأطر القانونية الرسمية.
- ضمان الوصول الشامل إلى مسارات العدالة، ولا سيما للاجئين والنساء وأسر المفقودين، بما في ذلك تحسين الوثائق وأنظمة الدعم.
- مأسسة مشاركة النساء في عمليات العدالة وصنع القرار، بما يضمن أن تكون المشاركة فعّالة وليست رمزية.
- دفع الإصلاحات القانونية المراعية للنوع الاجتماعي إلى الأمام لمعالجة القوانين التمييزية التي تحد من حقوق النساء ووصولهن إلى العدالة.
- دمج التمكين الاقتصادي ضمن برامج العدالة لتمكين النساء من المشاركة المستدامة والوصول إلى الحقوق.

5. النتائج المستخلصة من الحوارات والرؤى المتعلقة بالسياسات

الحوار الثاني

مشاركة النساء في العدالة وصنع القرار: الفرص والعوائق

استكشف هذا الحوار مدى قدرة النساء من أسر المفقودين على المشاركة في عمليات العدالة ومساحات صنع القرار، فضلاً عن العوائق التي تشكل مشاركتهن. وصف المشاركون مشاركة النساء بأنها عملية ديناميكية ومتطورة، تنتقل من التضمين الرمزي إلى المشاركة الأكثر فاعلية.

> "النساء لم يعدن صامتات؛ فهن يوثقن ويبحثن وينظمن".

يعكس ذلك دوراً متنامياً في الجهود المتعلقة بالعدالة. ومع ذلك، تظل هذه المشاركة غير متسقة وهشة، وتعتمد غالباً على المبادرة الفردية بدلاً من الدعم المؤسسي. من المواضيع المركزية التي انبثقت عن المناقشة هو الانتقال غير المكتمل من المشاركة الرمزية إلى المشاركة الهادفة. فرغم أن النساء أصبحن أكثر وضوحاً في الأنشطة المتعلقة بالعدالة مثل توثيق الحالات، والمناصرة للمُعتقلين، والتفاعل مع المؤسسات، إلا أن المشاركين أكدوا أن أدوارهن ليست رسمية أو مضمونة بعد.

لا يزال الخوف، والضغط النفسي، والوصمة الاجتماعية يحد من المشاركة، حيث سلطت إحدى المشاركات الضوء على أن "العديد من النساء مستعدات، لكنهن ما زلن خائفات من العواقب". وهذا يؤكد أن المشاركة لا تتعلق فقط بالفرصة، بل تتعلق أيضاً بالسلامة والحماية. كما شدد المشاركون على العواقب الخطيرة لإقصاء النساء عن مساحات صنع القرار. ووُصف غيابهن بأنه يساهم مباشرة في الظلم، لا سيما في القضايا التي تؤثر على أسر المعتقلين والمفقودين.

علاوة على ذلك، حدد الحوار العوائق الهيكلية والممنهجة باعتبارها العقبات الأساسية أمام المشاركة. وشدد المشاركون على أن هذه العوائق ليست ثقافية فحسب، بل هي مؤسسية بعمق، وتشمل ضعف الحماية القانونية، وأنظمة الحكم التي يسيطر عليها الذكور، وغياب السياسات المراعية للنوع الاجتماعي. أخيراً، سلط المشاركون الضوء على أن المشاركة الآمنة والهادفة تتطلب ظروفاً تمكينية، وليس فقط الاستعداد الفردي.

الرؤى الرئيسية

- مشاركة النساء تنتقل من الرمزية إلى الفعالية، لكنها لا تزال غير متسقة ولم يتم مأسستها بعد.
- غياب النساء في عملية صنع القرار يساهم مباشرة في الظلم الهيكلي، لا سيما في القضايا التي تمس أسر المفقودين.
- عوائق المشاركة هي مؤسسية وقانونية بالدرجة الأولى، وتُعززها القيود الاجتماعية والاقتصادية.
- النساء مستعدات ونشطات بشكل متزايد، لكن المشاركة مقيدة بالخوف والوصمة ونقص الحماية.
- المشاركة الآمنة تعتمد على الأنظمة التمكينية، بما في ذلك الضمانات القانونية، والمساءلة المؤسسية، والدعم الاجتماعي.

التوصيات المستندة إلى الحوار

- مأسسة مشاركة النساء من خلال حصص (كوتا) رسمية وتمثيل مضمون في هيئات العدالة وصنع القرار.
- إصلاح الأطر القانونية التمييزية، لا سيما في قوانين الوصاية والحضانة وقانون الأحوال الشخصية, لتعكس أدوار النساء وحقوقهن.
- تعزيز آليات الحماية القانونية، بما في ذلك سياسات مكافحة التحرش، وأنظمة الشكاوى، وهيئات الرقابة المستقلة.
- توسيع برامج التوعية القانونية وبناء القدرات لتمكين النساء من فهم حقوقهن والمطالبة بها.
- معالجة العوائق الاقتصادية أمام المشاركة من خلال ربط الانخراط في العدالة بمبادرات دعم سبل العيش والدعم المالي.
- ضمان عمليات تعيين شفافة وقائمة على الكفاءة لمنع الإقصاء وبناء الثقة في المؤسسات.

5. النتائج المستخلصة من الحوارات والرؤى المتعلقة بالسياسات

الحوار الثالث

المفقودون: الخطوط الحمراء، والمخاوف، والثوابت غير القابلة للمساومة

ركز هذا الحوار على الحدود والمخاوف والمطالب الأساسية لأسر المفقودين فيما يتعلق بعمليات كشف الحقيقة والعدالة. وعلى عكس المناقشات السابقة، كشفت هذه الجلسة عن بُعد عاطفي ومبدئي عميق للعدالة الانتقالية، حيث أوضح المشاركون مواقف واضحة غير قابلة للمساومة يجب أن تشكل أي إطار مستقبلي للمساءلة.

> "لا يمكننا أن نسامح دون أن نعرف ما حدث".

كان الموضوع المركزي الذي انبثق عن الحوار هو الأولوية المطلقة للحقيقة والمساءلة. وأكد المشاركون مراراً وتكراراً أن معرفة مصير أحبائهم هي الخطوة الأولى والأهم نحو العدالة، بينما أكدت مشاركة أخرى أن "الحقيقة تأتي قبل أي شيء آخر". يعكس هذا الرفض الحازم لجهود المصالحة التي تتجاوز المساءلة، فضلاً عن رفض قبول الخاتمة المبكرة، مثل إعلان الوفاة دون أدلة قاطعة.

كما سلطت المناقشة الضوء على مجموعة معقدة من المخاوف المحيطة بعمليات العدالة. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن الحقيقة قد لا تظهر أبداً، أو إذا ظهرت، فقد تأتي دون مساءلة. وفي الوقت نفسه، خشي البعض من العواقب العاطفية لمعرفة الحقيقة، خاصة إذا تأكدت وفاة أحد الأحباء. وكانت هناك أيضاً مخاوف أوسع تتعلق بالديناميكيات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك خطر دورات الانتقام، وعودة الجناة إلى مواقع السلطة، والكشف عن هويات الجناة دون عواقب حقيقية.

هناك بُعد رئيسي آخر وهو الارتباط القوي بين العدالة والكرامة الإنسانية. أطّر المشاركون باستمرار العدالة كعملية تعيد الكرامة ليس فقط من خلال المساءلة القانونية، بل من خلال الاعتراف والإقرار وإعادة التأهيل الاجتماعي. وكشف الحوار أيضاً عن مطلب قوي بأن تتبنى الأسر قضيتها بنفسها وتحميها، مع التأكيد على الشفافية، والتنظيم الجماعي، والعمل مع جهات فاعلة قانونية وإنسانية موثوقة.

الرؤى الرئيسية

- الحقيقة والمساءلة هي ثوابت مطلقة لا مساومة عليها، ويعتبر كشف الحقيقة الخطوة الأولى نحو العدالة.
- تحمل عمليات العدالة مخاطر عاطفية واجتماعية كبيرة، بما في ذلك إعادة الصدمة، والخوف من الحقيقة، وديناميكيات الانتقام المحتملة.
- ترتبط العدالة ارتباطاً وثيقاً بالكرامة الإنسانية، مما يتطلب الاعتراف، والاعتبار الأخلاقي، وإزالة الوصمة.
- تطالب الأسر بالملكية، والشفافية، والحماية من التسييس أو الاستغلال.
- إن عمليات العدالة سيئة التصميم تخاطر بتقويض الثقة وخلق المزيد من الضرر.

التوصيات المستندة إلى الحوار

- إعطاء الأولوية لآليات كشف الحقيقة كنقطة دخول لجميع عمليات العدالة، مع ضمان الوضوح بشأن مصير المفقودين.
- ضمان المساءلة قبل المصالحة، ومنع إعادة إدماج الجناة المزعومين دون تحقيق سليم.
- إنشاء هياكل رقابية تقودها الأسر أو تشركها لضمان الشفافية والثقة في عمليات العدالة.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي طوال عمليات العدالة، ولا سيما خلال مراحل الإفصاح عن الحقيقة وتحديد الهوية.
- تطوير بروتوكولات تواصل تحفظ الكرامة عند مشاركة معلومات حساسة حول مصير المفقودين.
- تعزيز أنظمة توثيق الأدلة وحفظها بالتعاون مع جهات وطنية ودولية موثوقة.

5. النتائج المستخلصة من الحوارات والرؤى المتعلقة بالسياسات

الحوار الرابع

العدالة، والعودة، ومستقبل الأسر

درس هذا الحوار العلاقة بين العدالة ومستقبل أسر المفقودين، لا سيما في سياق العودة إلى سوريا. أوضح المشاركون جلياً أن العدالة ليست مفهوماً مجرداً أو رمزياً، بل هي عامل حاسم يشكل قرارات العودة، وتصورات الأمان، والاستقرار طويل الأمد.

> "كيف يمكننا العودة وأولئك المسؤولون لا يزالون هناك؟".

كان الموضوع المهيمن طوال المناقشة هو الرابط المباشر بين العدالة والرغبة في العودة. ذكرت الغالبية العظمى من المشاركين أنه في غياب العدالة، فإن العودة ستعني التعرض لانعدام الأمن، والخوف، وعدم اليقين. تم تحديد الوجود المستمر أو إمكانية إعادة إدماج الجناة كرادع رئيسي، مما يعزز الفكرة القائلة بأن المساءلة ليست مجرد ضرورة قانونية بل هي شرط للسلامة الشخصية والجماعية.

كما حدد الحوار مجموعة من الشروط المترابطة المطلوبة للعودة الآمنة والكريمة. وتتجاوز هذه الشروط الضمانات الأمنية لتشمل أبعاداً قانونية واقتصادية واجتماعية. وأكد المشاركون على الحاجة إلى سيادة القانون، وآليات المساءلة، والإصلاحات القانونية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الحضانة والوصاية للأمهات. كما اعتُبر الاستقرار الاقتصادي، والوصول إلى سبل العيش، والحماية في الأماكن العامة، والإصلاح التعليمي مكونات أساسية.

تأمل المشاركون أيضاً في السيناريوهات المستقبلية مع وبدون العدالة، مسلطين الضوء على العواقب طويلة الأمد لكلا المسارين. في غياب العدالة، توقع المشاركون استمرار الإحباط، والاستياء، والغضب المحتمل عبر الأجيال. وعلى العكس من ذلك، ارتبطت العدالة بالتعافي النفسي، والتماسك الاجتماعي، وإمكانية إعادة بناء المجتمعات. ومع ذلك، أكد المشاركون أيضاً أن المساءلة يجب أن تكون عادلة ومتناسبة، محذرين من العقاب الجماعي أو المقاربات العشوائية.

الرؤى الرئيسية

- العدالة هي محدد رئيسي لقرارات العودة، وتشكل بشكل مباشر تصورات الأمان والرغبة في العودة.
- العودة الآمنة والكريمة تتطلب ضمانات قانونية واقتصادية واجتماعية، وليس مجرد ضمانات أمنية.
- إن وجود الجناة أو إعادة إدماجهم يشكل عائقاً رئيسياً أمام العودة وبناء الثقة.
- الافتقار إلى العدالة يهدد بتوليد الاستياء بين الأجيال وعدم الاستقرار على المدى الطويل.
- تساهم العدالة في التعافي، وإعادة الإدماج، والتماسك الاجتماعي، ولكن يجب أن تكون عادلة ومتناسبة.

التوصيات المستندة إلى الحوار

- ربط عمليات العدالة الانتقالية مباشرة بسياسات العودة، وضمان دمج المساءلة ضمن أطر إعادة الإدماج.
- إصلاح الأطر القانونية التي تؤثر على الأسر، ولا سيما قوانين الوصاية، لضمان السلطة القانونية الكاملة للنساء.
- تطوير برامج إعادة الإدماج الاقتصادي التي تستهدف أسر المفقودين لدعم العودة المستدامة.
- إنشاء آليات مساءلة موثوقة وشفافة لبناء الثقة وتمكين العودة الآمنة.
- ضمان حماية الأقليات والمجموعات المستضعفة من خلال ضمانات قانونية ودستورية واضحة.
- الاستثمار في التعليم وبرامج التماسك الاجتماعي لمعالجة الآثار الطويلة الأمد للصراع ومنع عدم الاستقرار في المستقبل.

5. النتائج المستخلصة من الحوارات والرؤى المتعلقة بالسياسات

الحوار الخامس

الآليات الدولية ودورها في قضية المفقودين

استكشف هذا الحوار كيف تنظر أسر المفقودين إلى الآليات الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالتوثيق والمساءلة ونتائج العدالة. أظهر المشاركون وعياً قوياً بدور الجهات الفاعلة الدولية، وربطوها بشكل أساسي بحفظ الأدلة والتوثيق. بالنسبة للكثيرين، أصبح توثيق الحالات، مثل تسجيل تفاصيل الاعتقال وآخر اتصال ومعلومات الاحتجاز، خطوة أساسية لحماية حقوقهم.

> "لقد وثقنا كل شيء حتى لا تضيع الحقيقة".

في الوقت ذاته، كشفت المناقشة عن فجوة كبيرة بين جهود التوثيق والنتائج الملموسة. فبينما أقر المشاركون بأهمية التوثيق، أعرب الكثيرون عن إحباطهم إزاء عدم وجود تقدم ملموس. وكما ذكرت إحدى المشاركات: "لقد وثقنا، لكن لم يتغير شيء"، في إشارة إلى غياب النتائج الواضحة مثل التعرف على الرفات، أو التأكيدات الرسمية، أو المساءلة القانونية.

كما سلط الحوار الضوء على عجز عميق في الثقة تجاه الآليات الدولية. أعرب المشاركون عن وجهات نظر متباينة، حيث أقر البعض بأهمية الضغط الدولي، بينما شكك آخرون في فعالية وحيادية المؤسسات الدولية. وقد أُثيرت بشكل متكرر مخاوف بشأن التسييس، وغياب الإرادة السياسية، والتجارب السابقة من التقاعس.

على الرغم من هذه المخاوف، أظهر المشاركون استعداداً مشروطاً للتعاون مع الآليات الدولية، لا سيما في مشاركة التوثيق. ومع ذلك، تم تحديد الثقة كعامل حاسم في هذا الصدد. وأخيراً، أكد الحوار على التحول في كيفية تموضع الأسر؛ ليس كمتلقين سلبيين للعمليات الدولية، بل كعناصر فاعلة في المناصرة والتعبئة.

الرؤى الرئيسية

- يُفهم التوثيق على نطاق واسع كأداة أساسية لحفظ الحقوق، ولكنه غير كافٍ دون نتائج ملموسة.
- هناك فجوة كبيرة بين التوثيق والعدالة، مما يؤدي إلى إحباط الأسر.
- هناك عجز كبير في الثقة تجاه الآليات الدولية، مدفوعاً بالتقاعس الملحوظ والتسييس.
- الاستعداد للتعاون مع الجهات الدولية مشروط بالثقة والشفافية والمصداقية.
- تتحول الأسر نحو المناصرة النشطة والتعبئة الذاتية، بدلاً من الاعتماد حصرياً على الجهات الخارجية.

التوصيات المستندة إلى الحوار

- تحسين آليات التواصل والتغذية الراجعة لتزويد الأسر بتحديثات منتظمة حول عمليات التوثيق والتحقيق.
- تعزيز أنظمة تحديد الهوية الجنائية (الطب الشرعي)، بما في ذلك تحليل الحمض النووي وتحديد الرفات، لتوفير الوضوح والخاتمة للأسر.
- تعزيز شفافية الآليات الدولية، مع توضيح المهام والقيود والجداول الزمنية بشكل قاطع.
- بناء الثقة من خلال الشراكات مع المنظمات المحلية، وضمان قنوات توثيق آمنة يسهل الوصول إليها.
- تطوير أنظمة توثيق تركز على الناجين وتعطي الأولوية للسرية والموافقة وحماية البيانات.
- ربط التوثيق بمسارات قانونية واضحة، مع إظهار كيف تساهم الأدلة في المساءلة وجبر الضرر.
- دعم وحماية جهود المناصرة التي تقودها الأسر، مع منع تسييس القضية أو استغلالها.

6. التوصيات المتعلقة بالسياسات

التوصيات المتعلقة بالسياسات

أ. الإطار الوطني / إطار مستقبل سوريا

1 الاعتراف القانوني بوضع الأشخاص المفقودين

تتمثل الخطوة التأسيسية لمعالجة أزمة المفقودين في سوريا في الاعتراف القانوني الرسمي بالاختفاء القسري ووضع الأشخاص المفقودين ضمن التشريعات الوطنية. يتطلب هذا انضمام سوريا إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ومواءمة الأطر القانونية المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. يجب تعريف الاختفاء القسري وتجريمه بوضوح ضمن قانون العقوبات السوري، مع فرض عقوبات تتناسب مع خطورة الجريمة وتُشدد في الحالات التي يتورط فيها مسؤولون حكوميون أو أفراد يتصرفون بصفة رسمية.

وبعيداً عن التقنين القانوني، يجب أن يُترجم هذا الاعتراف إلى تطبيق عملي. إذ تحتاج الجهات القضائية والأمنية وجهات إنفاذ القانون إلى تدريب منهجي على مبادئ حقوق الإنسان، ومعايير التحقيق، وإجراءات الاحتجاز، مدعومة بمدونات قواعد سلوك واضحة وآليات للمساءلة. كما يجب أن تدمج هذه الأطر مقاربات تراعي النوع الاجتماعي، مع الاعتراف بأن الاختفاء القسري أثر على كل من الرجال والنساء، وضمان استجابة التدابير التحقيقية والقانونية للتأثيرات المتباينة على الضحايا وأسرهم.

2 تعزيز ولاية والقدرة التشغيلية للهيئة الوطنية للمفقودين

يمثل إنشاء الهيئة الوطنية للمفقودين فرصة مؤسسية بالغة الأهمية لمعالجة واحدة من أكثر تركات النزاع إلحاحاً. وللقيام بهذا الدور بفعالية، يجب تعزيز ولاية الهيئة وتفعيلها بطريقة تتجاوز مجرد التوثيق لتشمل التحقيق، والتنسيق، ودعم الضحايا. ويشمل ذلك توسيع صلاحياتها للتحقيق النشط في القضايا، والوصول إلى سجلات الاحتجاز، والتنسيق مع الهيئات القضائية، والتعاون مع الآليات الدولية المعنية بتحديد الهوية الجنائية وعمليات المساءلة.

على الصعيد التشغيلي، تتطلب الهيئة استثماراً مستداماً في القدرات الفنية، بما في ذلك تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة وآمنة، وإدماج أنظمة الطب الشرعي وتحديد الهوية عبر الحمض النووي (DNA)، ووضع إجراءات واضحة لإدارة الحالات وتبادل المعلومات. وعلى نفس القدر من الأهمية يأتي ضمان سهولة الوصول وبناء الثقة من خلال قنوات تواصل شفافة مع الأسر، بما في ذلك أسر الشتات.

3 مأسسة أطر العدالة الانتقالية المراعية للنوع الاجتماعي

يجب تصميم عمليات العدالة الانتقالية في سوريا وتنفيذها بطريقة تدمج منظور النوع الاجتماعي بشكل منهجي، بما يضمن ألا تكون النساء مجرد مستفيدات فحسب، بل فاعلات نشطات في صياغة نتائج العدالة. يتطلب هذا مأسسة أطر مراعية للنوع الاجتماعي عبر جميع آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك هيئات كشف الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وعمليات المساءلة.

بالتوازي مع ذلك، يجب أن تضمن الآليات المشاركة الهادفة للنساء في هياكل صنع القرار من خلال تدابير التمثيل الرسمي ونماذج الحوكمة الشاملة. كما يجب تطوير برامج جبر ضرر مراعية للنوع الاجتماعي للاستجابة للأضرار الخاصة التي تتعرض لها النساء، بما في ذلك الهشاشة الاقتصادية، والوصمة الاجتماعية، والتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

6. التوصيات المتعلقة بالسياسات

التوصيات المتعلقة بالسياسات

ب. الجهات الفاعلة الدولية (ICMP)، الأمم المتحدة، الجهات المانحة

1 تعزيز مسارات التوثيق الموجهة نحو المساءلة

تلعب الجهات الفاعلة الدولية دوراً مركزياً في دعم جهود التوثيق المتعلقة بالمفقودين في سوريا. ومع ذلك، لتعظيم الأثر، يجب ربط التوثيق بشكل منهجي بمسارات واضحة للمساءلة. يتطلب هذا تجاوز جمع الأدلة كنشاط معزول نحو أنظمة متكاملة تربط التوثيق بعمليات التحقيق والملاحقة القضائية وجبر الضرر والاعتراف الرسمي.

يشمل تعزيز هذه المسارات الاستثمار في منهجيات توثيق موحدة، وضمان قابلية التشغيل البيني بين قواعد البيانات، ودعم آليات تحديد الهوية الجنائية مثل تحليل الحمض النووي (DNA). وبنفس القدر من الأهمية، يجب تحسين الشفافية والتواصل مع الأسر المتضررة بشأن كيفية استخدام بياناتهم وتخزينها وترجمتها إلى نتائج ملموسة.

2 الدعم المستدام لمبادرات العدالة التي تتمحور حول الأسر

برزت أسر المفقودين كجهات فاعلة رئيسية في عمليات كشف الحقيقة والمناصرة، ومع ذلك، غالباً ما تظل جهودهم تفتقر إلى الدعم الكافي ومشتتة. يجب على الجهات الفاعلة الدولية إعطاء الأولوية للدعم المرن طويل الأمد للمبادرات التي تتمحور حول الأسر، والتي تضع المجتمعات المتضررة في صميم عمليات العدالة.

يشمل ذلك دعم روابط الأسر، وتسهيل مشاركتها في المحافل الوطنية والدولية، وتعزيز قدرتها على الانخراط في التوثيق والمناصرة وحوار السياسات. يجب أن يتجاوز هذا الدعم دورات المشاريع قصيرة الأجل نحو انخراط مستدام يعترف بالطبيعة طويلة الأمد لقضية الأشخاص المفقودين.

3 التمويل المرن وطويل الأمد لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المفقودين

يجب على الجهات المانحة الدولية إعطاء الأولوية لتوفير تمويل مرن متعدد السنوات لمنظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا المفقودين، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء وتلك القائمة على الأسر. تعمل هذه الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية للتوثيق، والدعم القانوني، والمساعدة النفسية والاجتماعية، والمناصرة، إلا أنها غالباً ما تواجه قيوداً تمويلية تحد من استدامتها وتأثيرها.

يجب أن تبتعد نماذج التمويل عن أطر المشاريع الصارمة وقصيرة الأجل نحو آليات أكثر قدرة على التكيف تسمح للمنظمات بالاستجابة للاحتياجات المتطورة على الأرض، بما في ذلك دعم التكاليف التشغيلية الأساسية، وبناء القدرات، والتطوير المؤسسي.

6. التوصيات المتعلقة بالسياسات

التوصيات المتعلقة بالسياسات

ج. المجتمع المدني / روابط الأسر

1 توحيد شبكات وتحالفات الأسر القيادية

برزت روابط الأسر كواحدة من أكثر الجهات الفاعلة مصداقية ومرونة في معالجة قضية المفقودين في سوريا. ويتطلب تعزيز أثرها الجماعي توحيد هذه المجموعات في شبكات وتحالفات منسقة يمكنها تضخيم أصواتها وزيادة تأثيرها على المستويين الوطني والدولي. إن بناء تحالفات أقوى بين المبادرات التي تقودها الأسر يتيح تقديم مطالب أكثر توحداً، ويقلل من التشتت، ويعزز قدرتها على التفاعل الفعال مع صناع السياسات، والمؤسسات، والآليات الدولية.

يجب دعم هذا التوحيد من خلال منصات للتنسيق وتبادل المعرفة والمناصرة المشتركة، مع الحفاظ على استقلالية وتنوع المجموعات الفردية. ويمكن للشبكات المعززة أن تلعب دوراً مركزياً في تشكيل الخطاب العام، والتأثير على السياسات، وضمان بقاء وجهات نظر الأسر في صدارة عمليات العدالة.

2 توحيد معايير ممارسات التوثيق وحمايتها

يلعب المجتمع المدني وروابط الأسر دوراً حاسماً في توثيق حالات الأشخاص المفقودين، حيث تعمل غالباً كنقطة الاتصال الأولى للأسر المتضررة. ولضمان مصداقية هذا التوثيق وقابليته للاستخدام، تبرز الحاجة إلى توحيد الممارسات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والطب الشرعي.

في الوقت ذاته، يجب إعطاء الأولوية لحماية المعلومات الحساسة. إذ يجب أن تسترشد عمليات التوثيق ببروتوكولات واضحة بشأن السرية، والموافقة المستنيرة، وأمن البيانات لمنع إساءة الاستخدام أو الاستغلال. إن تعزيز هذه الممارسات لن يؤدي فقط إلى تحسين جودة الأدلة، بل سيبني الثقة أيضاً بين الأسر.

3 تنسيق جهود المناصرة الاستراتيجية والمشاركة في صنع السياسات

أثبتت روابط الأسر ومنظمات المجتمع المدني قدرتها على المناصرة من أجل الحقيقة والمساءلة. ولتعزيز أثرها، يجب تنسيق جهود المناصرة بشكل استراتيجي أكبر، من خلال ربط التعبئة الشعبية بالمشاركة في صنع السياسات على المستويين الوطني والدولي. ينطوي هذا على تطوير جداول أعمال واضحة للمناصرة، ومواءمة الرسائل بين الجهات الفاعلة، وتحديد نقاط الدخول الرئيسية للتأثير على صناع القرار.

كما يتطلب التنسيق الفعال بناء مهارات وقدرات المنظمات في مجالات مثل تحليل السياسات، والاتصال، والتفاعل مع العمليات القانونية والمؤسسية. ومن خلال تعزيز قدرتها على ترجمة التجارب المُعاشة إلى مطالب سياساتية، يمكن لجهات المجتمع المدني أن تلعب دوراً حاسماً في تشكيل أطر العدالة الانتقالية.

7. الخاتمة

الخاتمة

الرسالة الختامية

تجعل نتائج موجز السياسات هذا نقطة واحدة واضحة لا لبس فيها: إن أسر المفقودين ليسوا مستفيدين سلبيين من عمليات العدالة، بل هم فاعلون مركزيون يشكلون مساراتها. عبر جميع الحوارات، أظهرت النساء وأفراد الأسر ليس فقط فهماً عميقاً للعدالة، بل التزاماً نشطاً ومستمراً بكشف الحقيقة، والتوثيق، والمناصرة. إن تجاربهم المُعاشة، وتنظيمهم الجماعي، ومطالبهم المستمرة بالمساءلة تضعهم كشركاء لا غنى عنهم في أي عملية عدالة انتقالية موثوقة في سوريا.

وتقف النساء، على وجه الخصوص، في طليعة هذا الجهد. وبوصفهن ربات أسر، ومقدمات رعاية، ومناصرات، فإنهن يتنقلن وسط العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية مع استمرارهن في المطالبة بالحقيقة والكرامة لأحبائهن. إن دورهن ليس ثانوياً أو رمزياً؛ بل هو دور هيكلي. وبدون مشاركتهن الهادفة، تخاطر عمليات العدالة بإعادة إنتاج أوجه عدم المساواة ذاتها التي تسعى إلى معالجتها. ولذلك، فإن ضمان إدماجهن ليس مجرد مسألة تمثيل، بل هو شرط مسبق وأساسي للشرعية والفعالية والاستدامة.

في الوقت ذاته، يستمر غياب الآليات الموثوقة والشاملة والخاضعة للمساءلة في تقويض الثقة وتأخير إحراز التقدم. لقد أوضحت الأسر جلياً أن الحقيقة والمساءلة أمران غير قابلين للمساومة. إن الجهود التي تتجاهل هذه الأولويات، أو تحاول تجاوزها لصالح المواءمات السياسية، تخاطر بتعميق المظالم، وتعزيز دورات الظلم، وإضعاف آفاق الاستقرار طويل الأمد. لا يمكن للعدالة الانتقالية في سوريا أن تكون رمزية أو جزئية — بل يجب أن تستجيب مباشرة لحقائق ومطالب وحقوق الفئات الأكثر تضرراً.

في نهاية المطاف، لا يمكن أن تكون هناك عدالة انتقالية هادفة في سوريا دون الاعتراف الكامل بأسر المفقودين، وإدماجهم، وتوليهم زمام القيادة. إن أصواتهم هي التي ترسم ملامح العدالة، ومشاركتهم هي التي تحدد شرعيتها، وصمودهم هو الذي يحافظ على ديمومة السعي نحوها. إن وضعهم في صميم العمل ليس خياراً — بل هو الأساس الذي يجب أن يُبنى عليه أي مستقبل عادل ومستدام.